رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

اثر النظام الديمقراطي على المجتمع العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥

The impact of the democratic system on Iraqi society under the 2005 constitution

م.م. عبدالله أحمد درع

Abdullah Ahmed Derea

جامعة الانبار/ قسم الشؤون القانونية

University of Anbar / Department of Legal Affairs

Abdulla.ahmed@uoanbar.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

لم يعد النظام الديمقراطي وبعد ٢٠ عام من كتابة الدستور حديث النشأة, اذ ارسا الدستور العراقي مبادى الديمقراطية والنظام السياسي القائم عليها, الا ان فكرة تطبيقها لم تكن بالشكل الذي شرعت علية, بسبب الطبيعة الاجتماعية والتنوع الاثني والقومي وما رافق التحول السياسي عام ٢٠٠٣, جاء تطبيق النظام الديمقراطي بشكل عكسي على المجتمع من خلال اتساع الفجوة المجتمعية وتعدد الهويات الفرعية والانتماءات غير الوطنية على المستوى الداخلي القبلي وعلى المستوى الخارجي الاقليمي هذا من جهة, ومن خلال الانتخابات التمثيل الديمقراطي وحرية التعبير عن الرأي فلم تكن بالشكل الذي شرع علية النظام الديمقراطي فاخذ الطابع الحزبي القومي الطائفي يتسع بين المجتمع العراقي, الا ان الممارسات العديدة للعملية الديمقراطية سواء بالانتخابات او المشاركة السياسية بشكل اوسع ساهمت في تقبل فكرة التداول السلمي للسلطة واستيعاب فكرة الديمقراطية الصحيحة على المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي.

الكلمات المفتاحية: "الديمقراطية"," النظام الديمقراطي","المجتمع العراقي"، "المشاركة السياسية"

Abstract

The democratic system is no longer a recent phenomenon, even after 20 years since the constitution was written, as the Iraqi constitution established the principles of democracy and the political system based upon them. However, its implementation was not as envisioned, due to the social nature, ethnic and national diversity, and the political transformation of 2003. The application of the democratic system had a negative impact on society, widening the social gap and increasing the number of sub-identities and non-national affiliations, both internally at the tribal level and externally at the regional level. Through elections, democratic representation and freedom of expression were not achieved in the manner intended by the democratic system, and the partisan, nationalist, and sectarian character began to expand within Iraqi society. However, the numerous practices of the democratic process, whether through elections or broader political participation, have contributed to the acceptance of the idea of the peaceful transfer of power and the understanding of the true concept of democracy at the social and political levels.

Keywords: "Democracy", "Democratic System", "Iraqi Society", "Political Participation"

المقدمة

تمثل الديمقراطية أحد القيم الأساسية باعتبار إنها السبيل الذي يتضمن العلاقة المنضبطة بين السلطة والحرية، وعلى هذا بدا التمسك بالديمقراطية والدعوة إليها أحد تمثيلات الواقع الراهن، إذ ما من مجتمع أو نظام سياسي إلا ويدعي الوصل الى الديمقراطية والانتساب لها، وبدون شك فأن أحد انعكاسات تغيير الواقع العراقي عام ٢٠٠٣ هو انطلاق العملية السياسية وضمن إطار ديمقراطي يتجاوز تركز الأنظمة الشمولية والتي حكمت

لعقود مضت, اذ كانت الديمقراطية الأداة الأساسية التي تحكم نسق العلاقات والتفاعلات الجارية ضمن محور العملية السياسية فأن مجراها حالياً يجابه بالعديد من المعوقات التي تتنوع في ابعاها ومضامينها والمصادر التي تنبعث منها.

وبعد الاحداث التي شهدها الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣ بدأ المؤسسات الديمقراطية بالعمل على بناء نظام ديمقراطي بمفاهيم جديدة على المجتمع العراقي خصوصا بعد النظام الشمولي الذي حكم لفترة طويلة وعلى هذا الاساس فأن أي مرحلة تتطلب عدة مقومات ولابد من مواجهة بعض التحديات للتمكن من تحقيق الغايات وانتهاز الفرص في سبيل الوصول الى الاهداف الموضوعة لتلك المؤسسات.

اهمية البحث: تأتي الاهمية من خلال ان النظام الديمقراطي من اهم اهداف الانظمة السياسية لما يحمله من مبادى تساهم في تحسين عملية ادارة النظام السياسي وتلبية طموحات المجتمع من خلال اشراكهم في صنع القرار واختيار من يمثلهم.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من فكرة مفادها ان النظام الديمقراطي بطبيعته نظام حديث بمفاهيمه واركانه والقيم التي جاء بها بعد عام ٢٠٠٣ على الصعيد المؤسسي والاجتماعي وان تطبيقه قد يواجه تحديات على مستوى الدولة والمجتمع في سبيل الوصول الى تطبيق افضل للديمقراطية.

فرضية البحث: تنطلق الفرضية من فكرة مفادها إن الديمقراطية كفكرة وآلية إجرائية تضمن بناء أفضل نظام سياسي بيد إنها تجابه على صعيد الواقع العراقي تحديات عدة وعلى الصعيد السياسي والمؤسسي بسبب عقبات داخلية للبناء العراقي وطبيعته.

هيكلية البحث: لنتمكن من تغطية كافة جوانب البحث قسم البحث الى:

المطلب الاول: طبيعة مؤسسات النظام الديمقراطي بعد ٢٠٠٣.
المطلب الثاني: اثر تطبيق النظام الديمقراطي على المجتمع العراقي.

المطلب الاول: طبيعة مؤسسات النظام الديمقراطي بعد ٢٠٠٣.

اخذ مفهوم الديمقراطية حيز كبير من الاهتمام بعد المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق, وبعد الفترة الطويلة من سيطرة النظام الشمولي اخذ مفهوم الديمقراطية بالانتشار في الاواسط السياسية والاجتماعية, ولكونه مفهوم حديث النشأة في العراق شاب عليه الكثير من الضبابية وعدم الوضوح, وفي سبيل ذلك لابد من التطرق الى تعريف الديمقراطية واهم المبادئ والاسس التي جاء بها هذا المفهوم.

تقدم ارسطو الديمقراطية على انها:(نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسهُ بنفسهِ)[١], وطرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي الديمقراطية بالنسبة للنظام السياسي على انها: (نظام للحكومة تجسد المثل الأعلى للسياسية تقوم على إرادة الشعب في طائفة متنوعة من المؤسسات والآليات، وهي وسيلة توفيق بين المصالح الاجتماعية في مجتمع محلي معين[٢]. ومن خلال هذان التعريفان يمكن القول ان الاساس الذي تنطلق منه الديمقراطية هو حقوق الانسان من خلال تأمين كافة حقوق وواجبات التجمعات البشرية وتمكينها من ادارة نفسها بنفسها عبر نظام سياسي متكامل يُنتج من خلال اختيار المواطنين مجموعة فئه معينة تدير كافة شؤونهم وتلبي احتياجاتهم من خلال الانتخابات التي تعد هي احد اليات تعبير عن ارادة الشعب, وفي هذا الصدد يمكن تعريف الديمقراطية على انها: نظام سياسي يعرض فرص الدستور بشكل مستمر لتداول المسؤولين الحكومة، بالإضافة الى انها وميكانيكية اجتماعية تتيح لشريحة كبيرة من المواطنين للتأثير على القرارات الرئيسة عبر اختيارهم للمتنافسين للفوز بالناصب الحكومية[٣].

وتُتخذ الديمقراطية كنظام سياسي ديمقراطي لدى الدولة عن طريق الدستور من خلال تثبيت اهم اركان النظام الديمقراطي ومبادئه الاساسية ولعل اهمها[٤]:

١. التداول السلمي للسلطة: ويتم من اعلى هرم السلطة الى القاعدة وذلك تعبيراً عن التنافس السياسي والمشاركة في ادارة الدولة.
٢. وجود أحزاب سياسية أو تنظيمات أو هيئات تعبر عن رأي الشعب وتطلعاته.
٣. وجود انتخابات حرة ونزيهة وعادلة تحت مدد زمنية منتظمة.
٤. احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والتي تعبر عن المحيط الضروري لسير النظام السياسي.
٥. وجود الوحدة الوطنية بشكل اساسي وهذا يعني ترابط الأفراد بصورة مباشرة بالنظام السياسي بكونهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات.

ويشكل تطبيق النظام الديمقراطي ضمانة من ضمانات الدولة القانونية فاختيار الحاكم من قبل الشعب اختياراً حراً وخضوع الحاكم للقانون وضمان حق الشعب في الرقابة على الحاكم وعزله إذا ما تجاوز على حقوق الشعب ويؤدي إلى تطويع الحاكم للقانون، حيث أن قيام النظام الديمقراطي مرتبط بقيام دولة القانون ومن مقومات دولة القانون هي وجود دستور يحدد الإطار القانوني لطبيعة الفرد بالسلطة والدستور يعني مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطانها إزاء الأفراد[٥].

وان من مقومات بناء نظام سياسي يقوم على اساس ديمقراطي لابد من وجود الاتي[٦]:

١. دولة ديمقراطية ذات هيكل قانوني: اذ لابد من اسناد الدولة على بناء قانوني صحيح متمثل بالدستور الدائم وان يحظى بثقة الشعب.
٢. تنشيط المجتمع المدني عبر المنظمات والمؤسسات: اذ يمثل هذا المجتمع القوى والفواعل الاجتماعية التي تعمل في المجتمع الموجود في الاسرة والحكومة، مثل الأحزاب السياسية التي تكون خارج السلطة، وكذلك منظمات حقوق الانسان, والمنظمات ذات الطابع الديني، والنقابات ، وسائل الاعلام المستقلة، بالاضافة الى المنظمات غير الحكومية الاخرى.
٣. وجود نوع من الثقافة الديمقراطية: ان ثقافة الديمقراطية هي تُضهر الكائن البشري الذي يقاوم بشكل صلب في وجود أية محاولة للحكم (المطلق) وحتى الذيت يثبت في الشريعة عن طريق الانتخابات، ومن جانب يُضهر في الوقت نفسه القدرة على وضع الشروط القانونية للحرية الشخصية والحفاظ عليها.

وبالنظر الى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي يعد اول دستور بعد المرحلة الانتقالية فقد نص الدستور من خلال مواده على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان, حيث نصت المادة الاولى على شكل النظام جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي[٧], ونصت المادة (٦) منه على : يتم تداول السلطة سلمياً, عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور. كما ضمن هذا الدستور عدم سن اي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات العامة[٨], اذ تم تطبيق اول صور الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ هو الاستفتاء على الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ وكذلك الانتخابات التشريعية.

وبالنظر الى المادة الاولى من الدستور يلاحظ ان النظام النيابي اي البرلماني جاءت من خلال طبيعة تكوين الحكومة ومخرجاتها, اذ ان البرلمان العراقي ووفق دستور ٢٠٠٥ ينتخب بشكل مباشر من الشعب ومن مخرجات البرلمان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعد التصويت عليهم مما يجعل الحكومة هي احد مخرجات البرلمان (المجلس النيابي).

وعلى هذه الاسس اخذ النظام الديمقراطي ارساء مبادى الديمقراطية لدى المجتمع, لكونه البذرة الاساسية والهدف الرئيسي من قيام هذا النظام, من خلال اصدار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والذي يعد اول الدساتير الدائمة في العراق وصوت علية الشعب العراقي من خلال الاستفتاء وارساء اسس الديمقراطية فيه من تمثل الانتخابات الحرة والعادلة, ومن خلال الانتخاب يستطيع المواطنون ان يعبروا عن رغباتهم في نفس الوقت، وان يعبروا عن الشعور بالمشاركة والالتزام بدعم نظام الحكم, وبدأت اول ممارسات النظام الديمقراطي بشكل ملموس من قبل المجتمع في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ بالرغم من الاحداث التي رافقة تلك الانتخابات

ولكونها اول انتخابات نيابية حقيقية بعد المرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٣ , حيث تم اختيار ٢٧٥ عضواً لتشكيل مجلس النواب العراقي[٩].

ويعد مجلس النواب احد اهم مؤسسات النظام الديمقراطي في العراق لكون تشكيلة يأتي من قبل المجتمع وحسب مخرجات العملية الانتخابية, وتأتي اهميته من دورة في تشكيل الحكومة ومراقبة عملها, اذ ان بعد اجراء الانتخابات يتم تكليف شخصية من قبل رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة العراقية بعد نيل الثقة من ممثلي الشعب في مجلس النواب حسب الدستور[١٠].

كما شرع الدستور العراقي بتكوين مجلس الاتحاد, وهو احد اقطاب السلطة التشريعية, الا ان الدستور العراقي اوكل مهمة تكوينه وتشريعه الى مجلس النواب مما اخر ظهوره الى حد الان وبعد ٢٠ سنة من التصويت على الدستور[١١].

كما حرص المشرع العراقي على تعزيز مؤسسات المجتمع المدني لما لها اهمية في اشراك المواطنين في صناعة القرار والمساهمة تأهيل الشباب على المشاركة في العملية السياسية والتأثير فيها, اذ جاء في الدستور: تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني, ودعمها وتطويرها واستقلالها, بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها[١٢].

ومن منطلق كون العملية الانتخابية أحد المكونات الرئيسية لنظام الديمقراطية, واستحالة صناعة القرار المباشر من قبل المواطنين، برز مفهوم يسمى "التمثيل" وهذا يعني اقدام الناس على الادلاء برأيهم ومتطلباتهم عبر انتخاب من يرونهم مناسبين في المجالس النيابية على المستوى الوطني (البرلماني)، وعلى المستوى المحلي (المجالس المحلية), هذه من جهة, والاعتراض والرفض للمرشحين والامتناع عن التصويت كلها ادوات لممارسة الديمقراطية التي ظهر استخدامها في اوائل ممارسات الديمقراطية في العراق من رفض المشاركة في الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠٠٥ والى المقاطعة التي شهدتها انتخابات عام ٢٠٢٥, اخذت الانتخابات العراقية على المستوى الوطني والمحلي بعد العام ٢٠٠٣ وطبقاً لأركان النظام الديمقراطي ومبادئ الديمقراطية في تكريس النظام الديمقراطي على المستوى المجتمعي من خلال:

١. المشاركة السياسية: حيث اتاحت هذا الانتخابات لمن يرغب في الترشيح والمشاركة في العملية السياسية بشكل واسع.
٢. حرية الانتخاب الممثلين (حرية التعبير عن الرأي) من المرشحين في المجالس النيابية والمحلية.

٣. تعزيز روح التنافس بين المرشحين في البرامج الانتخابية في سبيل كسب الاصوات والفوز بالانتخابات, وهذا يساهم في ترسيخ الثقافة السياسية لدى الناخبين والمرشحين.
٤. زيادة الوعي السياسي ونشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال الحملات الانتخابية والبرامج السياسية.

كما لا يمكن ان تخلوا العملية الانتخابية من المشاكل والاخفاقات في بلد مثل العراق خصوصاً بعد سنوات من الحكم الشمولي والاستبداد السياسي وتغييب حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في ادارة الدولة, ويبدو الامر واضح لدى المتفحصين للعملية السياسية منذ عام ٢٠٠٥, وتعزى هذا المشاكل الى عدة امور منها[١٣]:

١. غياب قانون انتخابات عادل يضمن حقوق جميع الكتل المشاركة في الانتخابات وعدم ضياع حقوق الكتل الصغيرة من قبل الكتل الكبيرة.
٢. غياب قانون الاحزاب السياسية الذي يساهم في تأطير انشاء الاحزاب وفق قوانين تسهم في تعزيز النظام الديمقراطي تشاركي عادل.
٣. ان نفوذ بعض الاحزاب وتمكنها المالي غير الطبيعي مكنها من فرض نفسها على الاحزاب البسيطة وحديثة الانشاء.
٤. قوة السلاح, وجود جانب عسكري لبعض الجهات خارج اطار القانون؛ افضى الى زعزعت الثقة بالعملية السياسية لدى المواطنين.

ويعد وجود الاحزاب السياسية من اهم اركان النظام الديمقراطي ولذلك لخلق بيئة تشاركية في ادارة الدولة, وتأخذ الأحزاب والقوى السياسية دور فعال في عملية صنع السياسة العامة عبر وجودها في سلطتين رئيسيتين التشريعية التنفيذية, وقد نص الدستور العراقي على وجود الاحزاب السياسية من ضمن النظام السياسي واعطى حرية تأسيس الجمعيات الاحزاب السياسية[١٤].

تم إقرار قانون الاحزاب نتيجة الضغوطات الشعبية التي جسدتها التظاهرات العامة لعام ٢٠١٥. ويعد قانون الأحزاب من القوانين المهمة التي نص عليها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، بالرغم من أن التصويت على هذا القانون جاء متأخراً بعد ١٠ سنوات من إقراره دستورياً، فإنه يعد خطوة داعمة لتعزيز الديمقراطية في العراق, لأنه عمل على تنظيم الحياة الحزبية داخل العملية السياسية العراقية وإضفاء مبدأ الشرعية على عمل الأحزاب ومشاركتها في تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة، كما شرع هذا القانون تماشياً وما تطلبه العملية السياسية العراقية الحديثة, ومشاركة في التغيير الديمقراطي في سبيل وضع اطار قانوني لعمل الاحزاب

السياسية على أسس ذات طابع وطني ديمقراطي يضمن التعددية السياسية داخل مجتمع متنوع الأعراف، وتحقق مشاركة أوسع في إدارة الشأن العام, وفي هذا السياق قد تلعب "دائرة الأحزاب " التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات دوراً مهماً في تنظيم نشاط الأحزاب في حالة ممارسة أدائها الرقابي والتزامها بتطبيق ما جاء في قانون الأحزاب من مواد(١٥).

وفي مراحل وضع تأسيس حقيقي للنظام الديمقراطي تم انشاء وزارة تعنى بالمجتمع المدني تدعى بـ "وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني" وتم هذا في الكابينة الوزارية الجديد ما بعد ٢٠٠٣, بالاضافة الى دعم السلطة الاتحادية والمحلية غايات وهداف منظمات المجتمع المدني والتي تهدف الى فرض القانون، وتقديم كافة انواع الدعم لها عبر اقامة الورش والندوات ودورات تدريبية ، ودعوتها لحضور والمشاركة في الورش الندوات والمؤتمرات التي تقيمها مجالس المحافظات ذات علاقة بالمجتمع المدني، وتحولت الى حل دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء بعد حل الوزارة, والتي تصدت لعمل منظمات المجتمع المدني, ودائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء, بعدها تغير عنوانها الى دائرة المنظمات غير الحكومية في أمانة مجلس الوزراء(١٦).

المطلب الثاني: اثر تطبيق النظام الديمقراطي على المجتمع العراقي.

يعد بناء نظام ديمقراطي في مجتمع تعددي دينياً واثنياً في مجتمع مثل العراق عملية معقدة حيث ان شروط نجاح النظام الديمقراطي يحتاج إلى تقديم تنازلات قد تكون في بعض الأحيان تنازلات لحساب طرف وعلى حساب الأطراف الأخرى، لكن يشترط فيه القناعة والقبول وليس الفرض والإكراه، فالنظام الديمقراطي المبني على الإكراه لا تقدم حلولاً فعالة لبناء الدولة والهوية الوطنية، وسرعان ما ينفرط عقدها، وقد تؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها على العكس من النظام الديمقراطي المبني على القبول والرضا من كافة الأطراف المختلفة، لأنه يساعد على خلق الأجواء المناسبة للبناء والاستمرار وضمان بناء الدولة ولهوية الوطنية، وهذا الأمر يتطلب من قادة المكونات الاجتماعية تعاوناً على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه المكونات(١٧).

بعد المرحلة الانتقالية وما عاصرة المجتمع العراقي من سنوات الاستبداد لابد من ذكر حقائق ومعطيات مهمة في طبيعته السياسية والاجتماعية، أهمها(١٨):

١. الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي في الدين والقومية والمذهب ونتيجة السياسات القمعية التي مارسها النظام السابق، وتحولت هذه التعددية الى تعددية اختلافية متناحرة وليست تعاضدية مما أضعف

الانتماء الوطني، وابرز الهويات الفرعية، في أول فرصة أتيحت لها كيانات مستقلة لها هوياتها ومصالحها وميليشياتها.

٢. بني هيكل النظام السياسي وفق المكونات الثلاثة (شيعة وسنة واكراد) هذا ما اسهم في زيادة حدة التنافس فيما بينها، وهذا التنافس اتخذ منهجاً ذو طابع عصبوي مع الوقت، وبدلاً من أن تعمل الجهات التيارات السياسية ضمن الهوية الوطنية الكلية أصبحت خارجها، وظلت صراعاتها صراع هويات لا تؤثر فيه التحديات الوطنية، بل باتت هي ذاتها تحديات لوحدة الوطن، وهكذا تحولت المكونات الثلاثة للمجتمع الواحد الى عصبيات متناحرة، ولم يصوت العراقيون في الانتخابات للبرامج السياسية او مشاريع وطنية حقيقية، وإنما صوتوا للعصبيات المذهبية أو الطائفية أو الدينية، وهو ما وفر بيئة اجتماعية محتدمة قادت إلى الحرب الأهلية

٣. بعد سنوات المحنة والاقتتال والتهجير والهجرة لم يبق امام العراقيين عامة، ونخبهم الفكرية والسياسية خاصة اليوم، للخروج من دائرة الأزمة، وانتشال الوطن الذي فككته الصراعات، سوى إعادة البناء على اسس مغايرة لنهج المحاصصة، أسس تقوم عليها الدول العصرية كافة، أسس تضمن حقوق المواطنة، وذلك بتشييد دولة القانون والمؤسسات التي هي الرافعة الحقيقية للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي، وتفسح المجال للتيارات السياسية التي يتشكل منها الشعب العراقي وهي: التيار القومي العربي التيار القومي الكردي التيار الديني والتيار الوطني الديمقراطي للتنافس على قاعدة وطنية مدنية.

اخذ النظام الديمقراطي بالعمل على تذويب الهويات الفرعية الاجتماعية، وتقسم الهويات السياسة الاجتماعية إلى أقلية محاصرة (الأكراد) وأكثرية مقموعة سابقاً (الشيعة) وأقلية محرومة من السلطة حديثاً (السنة)، وإعادة توزيع المشاركة في السلطة، وإعطاء كل هوية أقصى حصة ممكنة قد تفيد خطوط الهوية الكلية هذه كمؤشرات للأسس التوافقية لتوزيع السلطة على المستوى الوطني في النظام الديمقراطي، لكنها بالكاد تغطي التصدعات الداخلية التي تسببها المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتضاربة وغيرها من المصالح الأخرى داخل الجماعة الواحدة [١٩].

ولم يقتصر تسييس الهويات على الجانب الطائفي أو المحلي، بل امتد ليشمل الجماعات الأثنية أيضاً والجماعات الأثنية المنزوعة الحقوق السياسية وجدت الطريق المناسب للحصول على حقوقها من خلال النظام الديمقراطي على أساس تأكيدها على أن يكون هناك مشاركة سياسية فعالة الأثنيات كافة، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة تتمتع بهويات جماعية، تتدخل المنافسة فيما بينها من جهة وبينها وبين شركاء العملية السياسية الآخرين من جهة أخرى لتأمين ما تعده حصتهم الشرعية في النظام الجديد ووفرت أوضاع ما بعد العام ٢٠٠٣ البيئة المناسبة لبروز وانطلاق الهويات الطائفية والأثنية والمحلية التي تحاول الظهور والرسوخ في إطار صراع

تأكيد الوجود، فانعدام الثقة بين المكونات السياسية الاجتماعية والرغبة في تجاوز المظالم التاريخية واستعادة الامتيازات السابقة المفقودة كان هو الأساس في تعامل القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، مما أدى إلى تغيب رؤية وطنية مشتركة تعزز وتسهم في بناء الهوية الوطنية[٢٠].

انتجت المرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ على المستوى السياسي والاجتماعي جملة من الامور اهمها[٢١] :

١.ضعف الأحزاب والقوى السياسية والدينية في إنتاج نظام سياسي قوية متجانسة، بسبب اعتمادها النهج الطائفي والعرقي في استقطاب الجماهير.

٢.استمرار ظاهرة الإقصاء والتهميش للشخصيات والافراد، وللقوى السياسية من قبل الأحزاب الدينية، بسبب وجود الأذرع المسلحة تتعامل بها مع الآخرين، مستغلة ضعف إداء أجهزة الأمن الحكومية، علاوة على اختراق تلك الأحزاب للأجهزة الأمنية.

٣. لم تستطع تلك القوى أن تستوعب ضمن برامجها التنظيمية مساحات واسعة من الطيف العراقي المتنوع، بل ظلت أسيرة لحاضنها الطائفي أو العرقي متقوقعة عليه.

٤.عجز معظم قيادات الاحزاب عن التحرر وعقلية المعارضة وعدم الانطلاق نحو افاق العمل الجماعي المؤثر، الذي يستطيع ان يستقطب فضاءات اكبر للمجتمع العراقي، يتمكن من خلالها تحقيق تعبئة جماهيرية باتجاه ترسيخ أسس الديمقراطية، وقاعدتها المادية المهمة ومنظومة آلياتها الوطنية.

٥.عجز القيادات السياسية عن التحرر من تأثير السياسات والضغوط المفروضة عليها في السر والعلن، من قبل حاضنهم الأجنبي سواء كان إقليمياً أم دولياً.

٦. عدم إدراك العلاقات واستنتاج المتعلقات لدى بعض قادة تلك القوى والحركات، بسبب عدم نضوجهم السياسي والفكري، وقلة خبرتهم في التعاطي مع الواقع العراقي الحديث، بالتماهي مع المعطيات الدولية والتي تنص على إنه لا توجد هناك عداءات دائمة أو صداقات دائمة بل هنالك مصالح دائمة.

لاريب إن طبيعة المجتمع أو المجتمعات وجوهر التطور الاجتماعي والعوامل الكامنة وراء التطور أو التغير تندرج في أعمق التأثيرات على المجتمع, كما إن النظر الى الطبقة الوسطى في العراق نلاحظ انها قد نمت نمواً سريعاً خلال العقود الثلاثة من عمر الدولة العراقية الحديثة وغزت هذه الطبقة أجهزة الدولة من أسفل وظلت مستبعدة من أعلى إن أبعاد هذه الطبقة قد تحددت في فئات تعتمد التعليم الحديث وأخرى تعتمد الحرف (أي تقليدية) كما أنها تنقسم بوصفها طبقة حديثة إلى فئة تعتمد على الملكية (رأس المال، العقار)، لتعود

تقتصر في النهاية بالراتب الحكومي، وهذا الأمر جعل فئات هذه الطبقة غير مستقلة عن الدولة بل هي محتواه من قبلها، وهذه الدولة مارست معهم وعلى مؤسسات المجتمع المدني سياسة ابتلاع فأصبحت هذه الدولة أكبر رب عمل من جهة وجهاز ضبط وسيطرة من جهة ثانية[٢٢]. وعلى هذا فإذا ما أريد للبناء نظام الديمقراطي أن يتأسس ويتبلور كبناء متماسك فينبغي حقيقة محاولة إرساء دعائم أساسية له هي في بعدها الكلي تدور حول تنمية الحامل الاجتماعي له إلا وهي الطبقة الوسطى ويكون ذلك في محاولة إعادة تفعيل وتحفيز هذه الطبقة كي تمارس دورها الأساسي، وهذا الأمر لابد إن يستند إلى مشروع كلي نهضوي يستهدف في أبعاده الأساسية إعادة بناء هذه الطبقة وإعادة ردم الفجوات التي تعاني منها ومحاولة تجاوز ضغوط المال والسلطة كعناصر سلبية تقف حقيقة أمام بروز هذه الطبقة وتبلورها كفاعل أساسي على صعيد المجتمع[٢٣].

النتائج والمناقشات:

اخذ النظام الديمقراطي ترميم ما ورثة من الانظمة السابقة على المستوى السياسي وقلة الخبرة في ادارة الدولة والكوادر المهيئه للعمل السياسي كما ابرزت هذا المشاكل قصور فعلي وواضح في جوانب مهمة منها التشريع، اذ ان بعض النصوص الدستورية تفتقر الى الوضوح في بعض الجوانب وكذلك تحتمل اكثر من تفسير مما يجعلها عرضة للتفسيرات غير الصحيحة, وعلى المستوى الاقتصادي المتهالك والحصار المفروض لفترة طويلة وانعكاساته على الحياة الاقتصادية للفرد بعد التحول السياسي وعلى المستوى الاجتماعي والاضطهاد الذي مورس على كافة طبقات المجتمع مما انعكس على التماسك المجتمعي والتعايش بين فئات المجتمع.

نتيجة لعدم استيعاب مفهوم الديمقراطية والنظام الديمقراطي والتحول السريع باستخدام تدخل خارجي نتجت استخدامات لمفهوم النظام الديمقراطي ادت الى تعزيز الهوية الفئوية والعنصرية والتحزب الطائفي والقبلي على عكس مبادى الديمقراطية التي تهدف الى انحسار الهوية الفئوية والفرعيات العصبوية, كم اخذت اهم صور الديمقراطية (الانتخابات) نأخذ طابع طائفي قلبي انقسامي وهذا ما يلاحظ من خلال طبيعة الاحزاب التي تنشط في المناطق الشمالية والجنوبية والغربية والتي يكون نظامها العامة والنهج المتبع لا يسمح بدخول من هم عكس البيئة الاجتماعية المطلوبة وان اخذ بالانحسار من عام ٢٠٠٥ والى الانتخابات الاخيرة في عام ٢٠٢٥.

ساهم النظام الديمقراطي وعلى فترة طويلة ولتجارب كثير من الممارسات الديمقراطية (انتخابات, المشاركة السياسية, مساهمات مجتمع مدني, انشاء احزاب وجمعيات, احتجاجات ومظاهرات) على تدريب المجتمع العراقي لممارسة مفهوم الديمقراطية بشكل اقرب الى الصحيح, ومن المستقرأ للنتائج الانتخابية ان المشاركة السياسية في الانتخابات اخذت بالتزايد والنمو على مستوى نسب المشاركة وزيادة وعي المشاركين (ناخبين ومرشحين) بضرورة المشاركة وابداء الرأي, اذ ان الانتخابات العراقية من عام ٢٠٠٥ وبعد ٢٠ عام شهدت في

الانتخابات الاخيرة نسبة مشاركة وصلت الى ٥٦% وهذه نسبة جيدة مقارنة بسوابقها هذا من جهة, ومن جهة اخرى امنة بعض الاطراف بأن المقاطعة هي احد سبل التعبير عن الرأي وحرية التعبير فأخذت بفكرة المقاطعة, وهذا احد مبادى النظام الديمقراطي.

الخاتمة:

تكونت الخاتمة بالتوصيات التي خرج بها البحث وعلى النحو التالي:

١. عمل الدستور العراقي على تطبيق النظام الديمقراطي من حيث ارساء كافة اركان هذا النظام الا انه وككثير من المواد المعطلة عن العمل او التي فسرت بطريقة خطأ على ما تريده القوى السياسية وعلية يجب الركون الى مواد الدستور بالشكل الصحيح والتفسير السليم.
٢. لا يمكن قيام نظام ديمقراطي توافقي بدون اعطاء بعض التنازلات من الاطراف الفاعلة وانهاء مسيرة العرف الموازي للدستور وفكرة التطبيق الانتقائي للنصوص الدستورية التي انتجت فجوة بين فئات المجتمع.
٣. ولابد من تعزيز العملية الديمقراطية لدى المواطنين من خلال تقبل فكرة مقاطعة الانتخابات وفهم اهداف مناصريها لوصول الى عملية ديمقراطية بالاتجاه الصحيح, اذ لم يتقبل المجتمع فكرة الديمقراطية بصورة صحيحة في وقت سابق والذي عكس الفهم الخاطئ للنظام الديمقراطي مما وسع الهويات الفرعية وبعد ممارسات واسعة وعديدة للدولة ولمنظمات المجتمع المدني بدأ فكرة المشاركة الفعلية في النظام السياسي عبر الانتخابات سواء عن طريق الانتخاب او المقاطعة التي تعد شكل من اشكال التعبير عن الرأي.
٤. انتجت التعددية الاثنية والقومية احزاب تعكس تنوعها الاثني والقومي وساهمت الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية الى انحسار النفوذ والمال السياسي يد احزاب معينة سيطرة على الاحزاب الصغير مما عكس ذلك على نتائج الانتخابات وفوز احزاب المال والنفوذ على حساب الاحزاب الصغير, ووفق ذلك لابد من تشريع قانون عادل للاحزاب وقانون منصف للانتخابات يضمنان تكافؤ الفرص في النمو الحزبي والتنافس الانتخابي بشكل اقرب الى الطبيعي.

الهوامش

(١) _ محمد عابد ،الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٩٧.

(٢) _ غالي. بطرس، جدول عمل للتحول الديمقراطي، نيويورك، الامم المتحدة, ١٩٩٦, ص ٣٥.

(٣) _ جميل، حسين ، الاحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.

(٤) _ عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٩ .

(٥) _ المصدر نفسة, ص ١٠.

(٦) _ اسراء علاء الدين, الديمقراطية التوافقية وبناء الهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, ص ١١.

(٧) _ المادة رقم (١) من الدستور العرقي لسنة ٢٠٠٥.

(٨) _ المادة رقم (٢) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٩) _ سولاف محمد, اسباب العزوف الانتخابي (الانتخابات النيابية انموذجاً), جامعة صلاح الدين, اربيل, ٢٠١٨, ص٩٥.

(١٠) _ المادة رقم (٧٦) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(١١) _ المادة (٦٤) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

(١٢) _ المادة رقم (٤٥) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

(١٣) _ ياسين محمد, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مطبعة الحاج هاشم, اربيل, د.ت, ص ٢٦٠.

(١٤) _ المادة رقم (٣٩) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(١٥) _ زهير عطوف ، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ (الواقع والتحديات)، مركز ادراك للدراسات والاستشارات, حلب، ٢٠١٨, ص٢٤.

(١٦) _ الامانة العامة لمجلس الوزراء, الرقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٨.

(١٧) _ اسراء علاء الدين, مصدر سبق ذكرة, ص١٥.

(١٨) _ قيس العزاوي, المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات, جريدة الجريدة, ٢٠١٠, ص٣.

(١٩) _ فريق ابحاث, ديناميكيات النزاع في العراق, ط١, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت ٢٠١٧, ص٤٨.

(٢٠) _ ياسين البكري, اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية, المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, بغداد, ٢٠٠٩, العدد ٢٧, ص ٦٦.

(٢١) _ حازم محسن ياسين المصالحة الوطنية بين الولادة والاجهاض, على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.marafea.org

(٢٢) _ علي علوان, الديمقراطية في العراق (قراءة في نمط التحديات), المركز الديمقراطي العربي, مصر, ٢٠٠٩, ص ٢٨.

(٢٣) _ المصدر نفسة.

قائمة المصادر:

- الدستور العرقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.
- الامانة العامة لمجلس الوزراء, الرقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٨.
- اسراء علاء الدين, الديمقراطية التوافقية وبناء الهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية.
- جميل، حسين ، الاحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.
- حازم محسن ياسين المصالحة الوطنية بين الولادة والاجهاض, على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.marafea.org.
- زهير عطوف ، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ (الواقع والتحديات)، مركز ادراك للدراسات والاستشارات, حلب، ٢٠١٨.
- سولاف محمد, اسباب العزوف الانتخابي (الانتخابات النيابية انموذجاً), جامعة صلاح الدين, اربيل, ٢٠١٨.
- عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- علي علوان, الديمقراطية في العراق (قراءة في نمط التحديات), المركز الديمقراطي العربي, مصر, ٢٠٠٩, ص ٢٨.
- غالي. بطرس، جدول عمل للتحول الديمقراطي، نيويورك، الامم المتحدة, ١٩٩٦.
- فريق ابحاث, ديناميكيات النزاع في العراق, ط١, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت ٢٠١٧.
- قيس العزاوي, المصالحة الوطنية وتأكيد الهوية الجامعة وبناء دولة المؤسسات, جريدة الجريدة, ٢٠١٠.
- محمد عابد ،الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٩٧.
- ياسين البكري, اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية, المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, بغداد, ٢٠٠٩, العدد ٢٧.
- ياسين محمد, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مطبعة الحاج هاشم, اربيل, د.ت.